

واقع الإرهاب في العراق والتحديات المستقبلية بعد هزيمة داعش بمنظور جغرافي*

أسماء خالد جرجيس^(*)

ملخص:

تُعد ظاهرة الإرهاب من أهم القضايا المطروحة على الساحة العربية والعالمية نظراً لما تعترّبه من أهمية تتصل بالأمن والاستقرار، فالإرهاب يعمل على إرباك الأنظمة والأفراد المدنيين باستخدام كل آليات التهيب من قتل وخطف ونهب للثروات، وبما آلت إليه داعش من تغول وانتشار، ولقد زادت وتيرة الإرهاب في العراق عقب دخول عناصر من تنظيم داعش الإرهابي إلى الموصل في العام 2014 لكونها اقرب جغرافيا لسوريا وسقوط المحافظة بالكامل فيما بعد ومن ثم امتد نفوذ داعش الى محافظة الانبار من جهة والى اجزاء محافظة صلاح الدين واجزاء من محافظة ديالى فضلا عن اجزاء من محافظة كركوك، وقيامها بالعديد من الأعمال التخريبية والانتهاكات المتمثلة في القتل والنهب والسيطرة على مصافي النفط، والأراضي الزراعية، وعلى أثر ذلك قامت القوات المسلحة العراقية والبيشمركة بالتعاون مع الحشد الشعبي بمحاربته والقضاء عليه، وعلى ذلك تظهر تحديات مستقبلية ما بعد داعش مُمثلة في السيطرة على الأراضي المحررة وتطهيرها من مخلفات الحرب غير المنفلقة، انتشار ظاهرة زراعة المخدرات ومشكلة اطفال داعش غير الشرعيين وازمة النازحين والمخيمات، والكشف عن الخلايا النائمة، وتأمين الحدود بينها وبين دول الجوار، ومن ثم فرضت الدراسة

* بحث مشارك في المؤتمر العلمي الدولي الاول لنقابة الاكاديميين العراقيين جامعة دهوك، كلية التربية الاساسية، شباط

عدة تساؤلات جاء أهمها في ماهية الآثار والتداعيات السياسية والأمنية لظاهرة الإرهاب في العراق، كما هدفت الدراسة للوقوف على أسباب الإرهاب ودوافعه، وماهية الحلول للقضاء على الفكر الإرهابي، كما افترضت الدراسة أن الإرهاب لا يقتصر على دين أو جنس أو شعب معين، كما اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي للوصول إلى تصور مستقبلي يعمل على وصف وتحليل الإشكاليات والتحديات قبل وبعد هزيمة داعش بالعراق في ضوء التوصيات المقترحة للدراسة.

Abstract:

The phenomenon of terrorism is one of the most important issues on the Arab and international arena because of its importance related to security and stability. Terrorism is a means to confuse civil regimes and individuals by using all the mechanisms of intimidation, killing, kidnapping and plundering of wealth. Iraq after the entry of elements of the organization calling the terrorist to Mosul in 2014, and carried out many acts of sabotage and violations of the killing and looting and control of oil refineries and agricultural land, and so after the Iraqi armed forces in cooperation with the popular crowd In order to protect the liberated lands and to cleanse them of the remnants of the unflagging war, The spread of the phenomenon of drug cultivation and the problem of illegitimate children and the crisis of displaced persons and camps to uncover dormant cells and to secure the borders between them and the neighboring countries. The study then posed several questions, the most important of which were the implications and political implications And the security of the phenomenon of terrorism in Iraq, as the study aimed to identify the causes of terrorism and its motives, and what solutions to eliminate the terrorist thought, and the study assumed that terrorism is not limited to a particular religion or gender or people, and the study relied on descriptive and analytical methods to reach the concept of Qabli is working to describe and analyze the problems and challenges before and after the defeat of Iraq in light of the recommendations of the proposed study.

مقدمة:

يُشكل الإرهاب والتطرف تهديداً للأمن والاستقرار، فهو يعمل على إرباك المجتمعات، وبالرجوع إلى الفكر الإرهابي فهو قديم قدم الخوارج، فالإرهاب يترجم الفكرة إلى أرض الواقع ليُطال به المدنيين والأبرياء، والفكر المعاصر للإرهاب اليوم هو صناعة تنظيمات ومجموعات متطرفة وتكفيرية تعمل على تكفير أيًا كانت ديانتها أو عرقه، فقضية الإرهاب اليوم مثلت أزمة يعاني منها العديد من المجتمعات العربية وبعض البلدان الغربية على حد سواء، وتأتي العراق من البلدان العربية، والتي تعاني من الإرهاب المتمثل في تنظيم داعش، والذي انتشر بضراوة في العام 2014 عند دخول الموصل، وما نتج عنه من تداعيات للقتل ونهب الثروات الاقتصادية فضلاً عن استغلال الأراضي الزراعية وقيام عناصر داعش من الافغان بزراعة المخدرات من اجل تمويل هذا التنظيم الارهابي، والتهجير للطوائف الاثنية والقومية ممن العراق، وهدم الآثار الاشورية والتي تُمثل تاريخاً عظيماً للعراق يمتد لأكثر من تسعة آلاف سنة، وعلى إثر ذلك قامت القوات المسلحة العراقية متكاتفه مع الحشد الشعبي بخوض حرب ضد تنظيم داعش الإرهابي ككله الله بالانتصار، وعلى إثر سوف تواجه العراق تحديات مستقبلية تتمثل في السيطرة على الأراضي المحررة وفقاً للنظام والقانون، وكشف الخلايا النائمة من بقايا تنظيم داعش الإرهابي، والكشف عن مخلفات الحرب المتضمنة القنابل غير المنفلقة والتي يوجد بعض منها بين المدنيين، والعمل على تأمين الحدود العراقية مع دول الجوار خشية تسلل بعض الإرهابيين عبر الحدود، كما وأن هناك معوقات تواجه محاربة الإرهاب سوف نوليها من خلال تلك الدراسة.

مشكلة البحث:

يُعد الإرهاب من الظواهر العالمية التي أضحت تمثل إشكالية بحثية تنوعت أساليبه وانتشرت، كما أن الإرهاب يُعد من أكبر التحديات وأخطرها والتي تواجه الحكومات الساعية إلى استقرار الأمن الوطني والإقليمي والدولي على حدٍ سواء، فهو عقبة رئيسة أمام تنمية وتطور الشعوب، وتكمن إشكالية الدراسة في التداعيات والانتهاكات الواقعة على العراق نتيجة انتشار تنظيم داعش الإرهابي في العراق،

وبخاصة الموصل في العام 2014، وصولاً للحرب على تنظيم داعش الإرهابي وهزيمته من قبل القوات المسلحة العراقية والبيشمركة والحشد الشعبي وكافة الطوائف الأخرى ومعالجة الإشكاليات المستقبلية الناجمة عن تلك الحرب والمتضمنة التحديات الأمنية والعسكرية لتطهير الأراضي المحررة طبقاً للنظام والقانون، واستكمال المحاربة للخلايا النائمة، وتأمين الحدود مع دول الجوار، وغير ذلك من مستحدثات الأمور التي ستظهر على الساحة العراقية عقب الانتهاء الكلي من تنظيم داعش الإرهابي.

وتنبثق من إشكالية الدراسة تساؤلات بحثية تتمثل في الآتي:

■ ما هي الآثار والتداعيات السياسية والأمنية لظاهرة الإرهاب في العراق.

- ماهية وأهم صور وأنواع الإرهاب، وأهم أساليبه؟
- ماهية تنظيم داعش ونشأته ومصادر تمويله؟
- ماهية الحشد الشعبي وأساسه وهيكلته؟
- ماهية الانتهاكات الواقعة من تنظيم داعش الإرهابي على المجتمع

العراقي؟

- ماهية الآثار المترتبة على الاقتصاد العراقي نتيجة الإرهاب؟
- ما هي الحلول المثلى لمحاربة الإرهاب فكرياً؟
- ما هي التوصيات التي تفيد في دراسة وتحليل ظاهرة الإرهاب وطرق

معالجتها؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث كون ظاهرة الإرهاب هي واحدة من أهم القضايا السياسية والأمنية التي تواجه البلدان، والتي تتطلب تضافر الجهود المجتمعية للتصدي لها، إلى جانب ضرورة دراسة وتحليل هذه الظاهرة الخاصة بالعراق ومحاربتها لتنظيم داعش الإرهابي، وكذا الوقوف على تداعياتها على الناحية الأمنية والعسكرية في ضوء التحديات المستقبلية الناجمة عن تلك الحرب، كما أن الإرهاب في المجمل العام

أصبح يستشري على نطاقات واسعة سواء على المستوى العربي أو بعض دول الغرب، وتأتي الأهمية كونها تقدم صورة عن تنظيم داعش الإرهابي محاولة بحث حجمه ووضع أسباب تكوينه، كونه تنظيم إرهابي لم تنج منه ولم تسلم الدول ولما يحدثه من ارتباك للأنظمة والمجتمعات دولياً وإقليمياً.

أهداف البحث:

تأتي أهداف البحث بالأساس للإجابة على التساؤلات البحثية المنبثقة من

الإشكالية، ومن أهمها ما يلي:

- الوقوف على أسباب الإرهاب ودوافعه.
- التعرف الآثار والتداعيات السياسية والأمنية لظاهرة الإرهاب في العراق.
- التعرف على أهم صور وأنواع الإرهاب، وأهم أساليبه؟
- التعرف على تنظيم داعش ونشأته ومصادر تمويله؟
- إيجاد حلول مثلى لمحاربة الإرهاب فكرياً؟
- التوصل إلى مجموعة التوصيات التي تفيد في دراسة ظاهرة الإرهاب وطرق معالجتها؟

فرضيات البحث:

سيتم من خلال البحث اعتماد الفرضيات التالية:

- إن الإرهاب ظاهره دولية لا ترتبط بفترة زمنية محددة.
- الإرهاب لا يقتصر على دين أو جنس أو شعب معين.
- عدم وجود إجماع دولي لتحديد مفهوم الإرهاب والتصدي له.

منهجية البحث:

نظراً لطبيعة موضوع البحث الحالي (واقع الإرهاب في العراق والتحديات المستقبلية بعد هزيمة داعش بمنظور جغرافي) وتحقيقاً لأهداف البحث فقد اعتمد

الباحث في إجراء هذا البحث على المنهج الوصفي والذي يقوم على دراسة الواقع، ويهتم بوصفه وصفاً دقيقاً ويعبر عنه كمياً، فالتعبير الكمي يعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، كما استخدم الباحث المنهج التحليلي لتحليل التحديات والإشكاليات الواقعة بعد الانتهاء من هزيمة تنظيم داعش الإرهابي في العراق كتصور مستقبلي.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تُعد ظاهرة الإرهاب من الظواهر القديمة، ولكن تبنت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة لمفهوم الإرهاب وفصله على الجرائم المتصلة به، كما أن الإرهاب له دوافع وأسباب وأهداف، وهذا ما سوف يتم تناوله من خلال الإطار النظري للدراسة.

أولاً: مفهوم الإرهاب:

تعددت الدراسات التي تناولت تعريف الإرهاب، ولقد اختلف الباحثون في تعريف تلك الظاهرة نظراً لما يكتفه هذا المفهوم من تشابهه بمفاهيم أخرى، ومنها مفهوم العنف السياسي⁽¹⁾، وعلى هذا النحو فسوف يتم تعريف الإرهاب على النحو التالي.

أ- تعريف الإرهاب "لغوياً":

جاء تعريف الإرهاب في المعجم الوسيط بمعنى "رهب" وهي مصدر للفعل "أرهب"، كما أفرد لـ "للإرهابيين" بأنهم هم الذين يسلكون سبل العنف والإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة، كما تم اشتقاقها أيضاً من الفعل "أرهب" بمعنى أرهب فلاناً أي فزعته مما يدل على نفس الدلالة على رهبه رهباً أي خالف فيقال: رهب الشيء رهباً⁽²⁾، وفي القاموس المحيط جاء بمعنى "رهب كعلم، رهبة ورهب بالضم والفتح وبالتحريك"، ورهباناً بالضم" مما يدل أيضاً على الإخافة والفزع في اللغة⁽³⁾.

ب- تعريف الإرهاب "اصطلاحاً":

جاء تعريف الإرهاب في المصطلحات الفقهية والقانونية على أنه: "هو العمل التخريبي الذي يُراد منه زرع الخوف والذعر في نفوس الأفراد، وخلق الفوضى، بهدف الوصول إلى مآرب أخرى"⁽⁴⁾.

ج- تعريف الإرهاب في التشريع والدستور العراقي:

تناول المشرع العراقي الإرهاب في المادة (200/2) من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969، وما نص عليه في المادة (366) على أن: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنه أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار من استعمل القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ضد حق الغير في العمل أو على حقه في أن يستخدم أو يتمتع عن استخدام أي شخص"، وما ورد في الفقرة (أ-هـ) من المادة (21) من قانون العقوبات العراقي في إطار تعداد الجرائم الإرهابية على أن: "كل من ارتكب جرائم بباعث سياسي تُعد بمثابة جرائم إرهابية"، وذلك على أساس أنها صورة من صور الإرهاب المتمثلة في القتل والابتزاز والخطف والتخريب، كما قام المشرع العراقي بتحديد مدلول للإرهاب أورده في المادة الأولى منه في قانوني مكافحة الإرهاب في العراق وكردستان كتعريف، والذي نص على أن: "كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة، استهدف فردًا أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية، وأوقع أضرارًا بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفرع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقًا لغايات إرهابية"، وفي كردستان فصت المادة الأولى مكرر على أن "الفعل الإرهابي هو كل استخدام منظم للعنف أو تهديد به أو تحريض عليه أو تمجيده، يلجأ إليه الجاني تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي أو عشوائي القصد منه إيقاع الرعب والخوف والفوضى بين الناس للإخلال بالنظام العام أو تعريض أمن وسلامة المجتمع والإقليم أو حياة الأفراد أو حرياتهم أو مقدساتهم للخطر أو إيذاء الأفراد أو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد الموارد الطبيعية أو الملاك العامة أو الخاصة لتحقيق مآرب سياسية أو فكرية أو دينية أو طائفية أو عنصرية"⁽⁵⁾.

ولقد تضمن الدستور العراقي في الصادر في العام 2005 نص المادة (7) على

أن:

"أ- يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي في العراق ورموزه وتحت أي مسمى كان ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية وينظم ذلك بالقانون. ب- تلتزم الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله، وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه"⁽⁶⁾.

ومن خلال ما سبق وما تضمنته التعريفات السابقة يتضح أنه وعلى الرغم من اختلاف التوجهات والأيديولوجيات في تلك التعريفات إلا أنها جميعاً مشتركة في عدة أشياء منها ربط مفهوم الإرهاب بالعنف والفوضى والتخريب وهو مرجو نظراً لأن مفهوم الإرهاب يختلف تماماً عن استخدام العنف منفرداً في كل جريمة فهو جامع لكافة الجرائم بما يبيحه من قتل وفزع وفوضى وتخريب وتهديد استقرار أمني شامل فهو يمثل المعنى الأصيل للإرهاب⁽⁷⁾.

ثانياً: الأسباب المؤدية لظهور الإرهاب:

تعد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الإرهاب، والمتضمنة الأسباب الفكرية، والسياسية والاقتصادية، فتأتي الأسباب الفكرية لتؤدي إلى التطرف والانقسامات الفكرية بين تيارات مختلفة، مما يؤدي إلى تشويه صورة الإسلام والمسلمين، ومن ثم يلزم الاهتمام بالحوار الهادف والبناء من قبل الدعاة ورجال الفكر والعقيدة والمؤسسات الفكرية والتعليمية والإعلامية يحقق التقارب والتعايش الفكري والابتعاد عن التطرف والعنف، أما الأسباب السياسية، فتتمثل في التمرد على السياسة التي تتبعها الأنظمة في البلاد ومن ثم تتولد الرغبة في إلحاق الضرر وزعزعة الاستقرار من أجل إضعاف النظام الحاكم وإنهاؤه، وتأتي الأسباب الاقتصادية لتمثل انعدام العدالة في توزيع الثروات لدى أفراد المجتمع بالعدل والتي تُسمى "بالعدالة الاجتماعية"، فالأنظمة المستبدة لا تأخذ منحى العدالة ولكن يكون النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات تلك الدول لنسبة قليلة من المجتمع وهم النخبة

السياسية وغير ذلك والباقي لا يعني باقي أفراد المجتمع على تلبية احتياجاته مما يولد الكراهية والحقد لدى تلك الجماعات للقيام بأعمال إرهابية لدى أنظمتها⁽⁸⁾.

كما أنه توجد عوامل أخرى تُعد سبباً آخر من أسباب ظهور الإرهاب، منها عوامل البيئة العامة، والخاصة بالفرد وبالفعل، وتتمثل العوامل البيئية في استخدام العنف من قِبَل بعض الجماعات الإسلامية للهجوم الشرس على كل ما هو إسلامي دون تمييز في بعض الدول العربية ودليلهم على ذلك هو أن رجال الأمن في بعض هذه الدول على اثر العمليات الإرهابية يعتقلون كل شاب ملتح يتردد على المساجد، وتأتي العوامل الخاصة بالفرد، والتي تحيط بشخص الفرد فتدفعه إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية وهي عوامل متعددة منها الأسرة، والمدرسة، والبيئة التي يعمل فيها، وهي مؤثرة بشكل فعال في الفرد للميل لجرائم الإرهاب، كما ويتمثل العامل الخاص بالفعل من خلال العوامل المهيأة لارتكاب جريمة الإرهاب والتي من شأنها إثارة النوازع الكامنة لدى الشخص وإظهار استعداداته فيقدم على ارتكاب الجريمة الإرهابية، ويأتي التشدد بالنص الديني، وهو من أهم الأسباب والدوافع التي تؤتي بالفكر السيئ لدى الإرهابيين دون علم بأمور دينهم الحق⁽⁹⁾.

وفيما يخص الأسباب التي أدت إلى ظهور داعش بالعراق، أنه وإزاء الظروف التي مرت بها العراق خلال السنوات الماضية وبالتحديد عقب أحداث 11 سبتمبر، وبروز عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، مع وجود الركود الاقتصادي، وإزاء الموقف الحكومي غير المسئول آن ذاك في العام 2006، مما أدى إلى حدوث فراغ أمني ملاءم لتنظيم داعش، كما أن عدم قدرة القوات العسكرية العراقية من السيطرة على المناطق السنية وفشلها في كسب ثقة سكانها، وعدم قدرتها أيضاً في السيطرة على الحدود بين العراق وسوريا مما سهل دخول الكثير من مقاتلي التنظيم داعش إلى داخل العراق، وصولاً إلى سقوط الموصل في العام 2014 ومعسكرها الذي كان يضم عدداً كبيراً من الأسلحة المختلفة، والذي بدوره مهد الطريق للسيطرة على قطاعات كبيرة، وقد أدت تلك الانتصارات التي واكبت تحرك داعش على الأراضي العراقية إلى انتهاكات من قِبَل تنظيم الدولة داعش وإعلان أبو بكر البغدادي الخلافة من الجامع

النوري الكبير بالموصل في خطبة الجمعة، وعلى إثره فقد كانت هذه نقطة هي تحول كبيرة بالنسبة لتنظيم داعش الإرهابي في العراق⁽¹⁰⁾.

ثالثاً: الأهداف الرئيسية للإرهاب:

يرتبط الإرهاب بسلسلة متتابعة من الأهداف فبعضها لها وقت وزمان محدد وتنتهي وبعض الآخر له أهداف مستمرة تدوم لمدد طويلة، فلا يتحقق الهدف الواحد إلا إذ تحقق الهدف الذي يسبقه ويضمن بذلك تحقيق الهدف الذي بعده، وعلى الرغم من تعدد وتنوع الأهداف التي تقف وراءها الأعمال الإرهابية كالضغط على السلطة لتغيير مواقفها تجاه قضايا معينة لقد ذهب العرف إلى تعريف وتحديد الإرهاب بأنه شكل أو منهج للعنف والصراع السياسي مابين السلطة القائمة والجهات المعارضة لها، ويصف الكثير من المختصين إن هذا الصراع، وهو من أخطر أنواع الصراع ما بين الفئة الحاكمة والأطراف الأخرى التي تسعى لإثبات وجودها وتكريس حقوقها وحرّياتها الأساسية في المجتمع سواء كانت تلك الأطراف جهات سياسية أم دينية أم قومية، كما أن ممارسة الإرهاب ضد دولة ما أو ضد مؤسساتها الرسمية وسواء كان يجري من داخل الدولة أو خارجها فإنه يهدف بالأساس إلى الإطاحة بالنظام السياسي القائم، فالدولة التي يمارس ضدها الإرهاب "تعاني دوماً من وضع سياسي واجتماعي واقتصادي وامني متدهور الأمر الذي يعيق مسيرة التقدم لعدم استقرار النظام السياسي الذي أصابه الخلل مما خلفته الأعمال الإرهابية، مما ينعكس بالسلب على مفاصل الدولة المختلفة ويصيبها بالشلل"⁽¹¹⁾.

كما وتعدد وسائل القائمين على العمليات الإرهابية، وفقاً للأهداف الإرهابية المرجوة لديهم كالأعمال التخريبية والاعتيالات والتفجيرات، فتأتي الأعمال التخريبية كأعمال إرهابية يقوم بها الإرهابيون سواء على المنشآت الهامة والحيوية في الدولة أو على منشآت أقل أهمية سواء كانت تلك المنشآت سياسية أو اقتصادية، كما ويلجأ إليها الإرهابيون لتنفيذ مخططاتهم، والاعتتيال هو القتل المتعمد للخبرات والكفاءات

مع سبق الإصرار والترصد، وتأتي التفجيرات استناداً إلى إلحاق أكبر الخسائر للهدف عبر المفخخات أو القنابل التفجيرية الزمنية⁽¹²⁾.

المبحث الثاني: الإرهاب وأثره على العراق في ضوء الانتهاكات التي يرتكبها تنظيم داعش

تمهيد:

ينبثق تنظيم داعش من تنظيم القاعدة في العراق، والذي أسسه أبو مصعب الزرقاوي في العام 2004، لاشك في أن تنظيم داعش يستخدم عنفاً غير مسبوق لقتل الخصوم وتصفيتهم، فبعد تمكنه من احتلال الموصل واستقراره في الرقة السورية، طالعنا بنموذج من التقتيل ينطوي على وحشية بالغة سواء أكان يقطع الرؤوس أو تعليق الجثث، ليصل إلى حرق الأحياء حدث مع الطيار الأردني بطريقة تتجاوز كل القيم الأخلاقية والإنسانية، ولا يمكن تبرير مثل تلك الأفعال تحت أي غطاء كان، وبداية من العام 2014 انتشر تنظيم داعش في الموصل، وحصلت على الدعم في العراق بسبب التمييز الاقتصادي والسياسي المزعوم ضد السنة العراقيين العرب، كما أن لتنظيم داعش الإرهابي صلات وثيقة مع تنظيم القاعدة، وعلى إثر وحشية تنظيم داعش اعتبرتها القاعدة تنظيمًا وحشيًا، ويعتمد تنظيم داعش على أكثر من 4000 مقاتل في صفوفه داخل العراق، كما أوضح بيان المرصد السوري لحقوق الإنسان أن تنظيم داعش قد زادت قوته إلى 50000 مقاتل في سوريا، و 30000 مقاتل في العراق بنهاية العام 2014، مما سمح له إلى استهداف منشآت حكومية وعسكرية، حيث أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن الهجمات التي أسفرت عن مقتل الآلاف من المدنيين في العام 2014⁽¹³⁾.

أولاً: تنظيم داعش وانتشاره في العراق:

إن الهدف الأصلي لتنظيم داعش هو إقامة الخلافة الإسلامية في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق. وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية السنية في سوريا، وقد أعلنت الخلافة يوم

29 يونيو من عام 2014، وأصبح أبو بكر البغدادي، الآن يعرف باسم أمير المؤمنين إبراهيم الخليفة أصبح يلقب بالخليفة، والجماعة قد تم تغيير اسمها إلى "الدولة الإسلامية"، ويقوم تنظيم داعش بمحاربة كل من يُخالف آرائه وتفسيراته من المدنيين والعسكريين ويصفهم بالردة والشرك ويستحل دماءهم.

ثانياً: تنظيم داعش ومصادر تمويله في العراق:

لقد أشار العديد من المراقبين في الشأن السياسي والاقتصادي إلى أن تنظيم داعش يعتمد في مصادره تمويله على التعددية الإقليمية والدولية فضلاً عن عمليات الاختطاف والفدية والسيطرة على أغلب مناطق النفط العراقي وبعض الأراضي الزراعية التي استغلت لزراعة المخدرات، وقد طور التنظيم الإرهابي مصادر تمويله الإقليمية مضيفاً لها موارده من الضرائب والإتاوات التي فرضها في المناطق التي يسيطر عليها في سوريا والعراق، وفي هذا الصدد أوردت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن تنظيم داعش استولى على 500 مليون دولار من البنوك العراقية، كما أفاد "آون زيلين" الباحث والخبير بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى بأن تنظيم داعش ربما كانوا من أكثر الجماعات الإسلامية المسلحة ثراءً، وهم يحصلون على تمويلهم من تهريب الأسلحة والاختطاف والفدية، وتزوير العملات، ومن منتجات مصافي النفط، وتهريب الآثار والضرائب، كما ويختلف تنظيم داعش عن معظم الحركات المسلحة الأخرى، التي تعتمد على عملياتها المالية وتنحكم بمصادرها، فتتظيم داعش يدير أمواله بأسلوب بيروقراطي، وسوف يتم سرد بعض المصادر الهامة لتمويل تنظيم داعش على النحو التالي.

١- تهريب النفط العراقي:

يسيطر تنظيم على نحو 350 بئر نفطي بالعراق، وقد خسرت نحو 45 بئر بعد المعارك مع قوات البيشمركة التي دارت في العام 2014، منها في عين زالة وبطمة، كما أضرم التنظيم النار في بعض الحقول من الأراضي التي انسحب منها. وفي كلا الموقعين، استعادت البيشمركة الآبار مع الناتج الإجمالي الذي يبلغ بنحو 15.000 برميل في اليوم. أما الآبار المتبقية في العراق تحت سيطرة التنظيم فلديها قدرة على

إنتاج 80.000 برميل يوميا، وهو جزء بسيط من إجمالي الإنتاج البالغ حوالي 3 ملايين برميل يوميا، وقد أشار د. عادل عبد المهدي وزير النفط العراقي بأن تنظيم داعش يبيع حمولة السيارة الحوضية سعة 36 ألف لتر من النفط الخام بـ 10 آلاف دولار من حقول علاس، أي بسعر يقارب 30 دولاراً للبرميل الواحد، وأن جزءاً منه يُهرب إلى إيران وتركيا وسوريا، ويُباع في المناطق الحدودية عبر شركات محلية⁽¹⁴⁾.

ب- نهب المواقع الأثرية:

يسيطر تنظيم داعش على أكثر من ثلث المواقع الأثرية العراقية المهمة، والذي بدأ التنقيب فيها، وبيع القطع الأثرية التي يعود تاريخها إلى تسعة آلاف سنة قبل الميلاد عبر وسطاء من تجار جمع العملات والمهربين، كما وتمثل تلك التجارة لتنظيم داعش ثاني أكبر مصدر للتمويل، كما ويتم تهريب القطع الأثرية عبر تركيا وإيران وسوريا، وأن البعض تلك القطع صغير الحجم مما يُسهل من تهريبها، وعلى إثر هذا فإن قطعة أثرية واحدة يمكن أن تجلب مئات الآلاف من الدولارات، كما يتضح من بيع قطع الطين المسمارية للملك البابلي نبوخذ نصر الثاني، والتي بيعت مقابل 605.000 دولار لمشتري مجهول، وفقا لمزادات دويل نيويورك.

ج- نهب الأراضي الزراعية الخصبة:

تقع أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية بالمحافظات تحت سيطرة التنظيم، وتعتبر هذه المحافظات هي المسؤولة بشكل عام عن إنتاج 40% من محصول القمح في البلاد، حيث استولى تنظيم داعش ما يقدر بـ (40000 – 50000) طن من الحبوب من الصوامع الحكومية في شمال البلاد، بينما توفر السيطرة على موارد المياه ومحطات الطاقة الكهربائية مزيداً من التمويل لتنظيم داعش.

ج- الابتزاز وفرض الضرائب:

ألزم تنظيم داعش جميع شركات ومكاتب الصرافة والتحويل المالي في الموصل، بإعداد قوائم بالأسماء والمبالغ التي يتم تحويلها إلى المحافظة، حتى يتسنى للتنظيم استقطاع مبلغ يصل إلى 50 ألف دينار عراقي 4.3 دولارات عن كل مليون دينار عراقي يتم تحويله، كما تم إبلاغ "شيوخ العشائر والتجار والأطباء والصيادلة

ومحال الذهب وأصحاب المهن ذات الدخل العالي، بضرورة الالتزام بتعاليم الزكاة، كما وتعتبر نقاط التفتيش والحواجز على الحدود بين العراق وسوريا المصدر الآخر للدخل، حيث أقام تنظيم داعش نحو 30 حاجزا في عام 2013⁽¹⁵⁾.

ثالثاً: الانتهاكات التي يرتكبها تنظيم داعش في العراق:

تزايد استهداف تنظيم داعش للعرب السنة الذين يُنظر إليهم كمؤيدين للحكومة وبخاصة محافظة الأنبار حيث تم اختطاف ما يقارب 400 شخصاً من عشيرة البونمر، وقتل واختطاف أبناء المكون السني العربي في محافظتي نينوى وصلاح الدين، وقد أظهر التنظيم خلال قيامه بعملياته العسكرية أنه لا يهتم بحماية المدنيين بل استهدفت عملياته العسكرية العديد من المدنيين، وعلى هذا النحو استمر تنظيم داعش والجماعات المسلحة المرتبطة به بعمليات إعدام وقتل مستهدف في المناطق الخاضعة لسيطرته والمناطق المتأثرة بالنزاع في محافظات الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين، كما عمد التنظيم على استهداف رجال أمن سابقين ورجال شرطة ومسؤولين في الحكومة العراقية والبرلمان، وكذا رجال دين وزعماء عشائريين سنة، كما استهدفت وعلى نحو متزايد المشتغلين ببعض المهن مثل الصحفيين والمحامين والأطباء والمدنيين الآخرين، وما يزال الآلاف ممن اختطفهم تنظيم داعش محتجزين لديهم في محافظة نينوى منذ اختطافهم، وقد تزايد نمط عمليات الإعدام وتعدد أشكال القتل لمنتسبي الجيش والشرطة والذين يرتبطون بالقوات الأمنية وعلى وجه الخصوص في محافظتي كركوك وصلاح الدين⁽¹⁶⁾.

وقد زاد تغول تنظيم داعش بعد انتشاره بالموصل ليقوم بقتل ضابط شرطة ومنتسبين للجيش في محافظة صلاح الدين، ويجري وتكريت في منطقة الحجال قرب ناحية الرياض في محافظة كركوك، ففي 20 تشرين الأول قتل الأمر السابق لسجن بادوش والذي كان قبل ذلك مديراً لمركز شرطة ناحية النمرود مع ابنه خلال اشتباك استمر لساعتين مع مسلحي التنظيم الذين اقتحموا منزله في منطقة العليل (35 كم جنوب الموصل)، وفي 23 تشرين الأول أعدم التنظيم علناً قائد الفوج الرابع في شرطة

نينوى عند ساحة قاسم الخياط غربي الموصل، وفي 11 تشرين الثاني قام التنظيم باختطاف ضابط شرطة عند المدخل الجنوبي لمدينة الفلوجة ومن ثم اعدامه يوم 13 تشرين الثاني، وفي 20 تشرين الثاني أعدم التنظيم رجلين بشكل علني وذلك في ناحية الزاب التابعة لمحافظة كركوك بدعوى تزويدهما قوات الأمن العراقية بالمعلومات، وفي 30 تشرين الثاني أعدم التنظيم ثلاث من زعماء قبيلة الجبور وهي قبيلة عربية سنية بالموصل على خلفية تعاونهم مع الحكومة العراقية⁽¹⁷⁾.

وقد واصل تنظيم داعش أعماله الإرهابية في محافظات كركوك وصلاح الدين وبنوى عمليات الاختطاف ضد أشخاص يعدّهم معارضين لفكره أو حكمه وعلى وجه الخصوص المنتسبين أو المنتسبين السابقين للقوات الأمنية بالإضافة إلى رجال الدين وشيوخ القبائل وقادة المجتمع الذين يشك التنظيم بتحالفهم مع الحكومة، ففي أواخر أيلول قام التنظيم باختطاف ما يقارب 150 شخصا من العرب السنّة من منتسبي الجيش والشرطة، وتم ذلك بشكل رئيسي في منطقتي القيروان والبعاج في محافظة نينوى. وفي يوم 17 تشرين الأول اختطف التنظيم خمسة ضباط جيش سابقين في قرية حاج على في ناحية القيارة في محافظة نينوى، وأخذهم إلى جهة مجهولة. ويُزعم أن التنظيم اختطف الضباط بسبب توزيعهم منشورات تحرض الناس على القتال ضد التنظيم، وفي 21 أيلول زُعم أن التنظيم اختطف سبعة منتسبين للقوات الأمنية والصحوّة، وذلك في نقطة تفتيش قرب ناحية الرياض في قضاء الحويجة في محافظة كركوك ومن مصفى يبجي النفطي حيث اختطف موظف حكومي آخر، وفي يوم 7 تشرين الأول تقريبا اختطف التنظيم عضو مجلس محلي من منزله إضافة إلى شرطين في ناحية الزاب في محافظة كركوك. كما اختطف التنظيم في 8 تشرين الثاني 10 من ضباط الجيش العراقي السابق في قضاء الشرفاء التابع لمحافظة صلاح الدين. كما استهدف تنظيم داعش العديد من قادة المجتمع الدينيين والمدنيين، ففي جنوب تكريت يوم 11 تشرين الأول أعدم مصوّرا وثلاثة من أقاربه بعد أن كان اختطفهم في 7 أيلول في سامراء التابعة لمحافظة صلاح الدين، وفي 20 تشرين الأول أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع أن الجيش العراقي وجد مقبرة جماعية قرب الفلوجة في محافظة

الأنبار تحتوي على 11 مدنياً تم قتلهم على يد تنظيم داعش، وفي 15 تشرين الثاني اختطف التنظيم أستاذان جامعيان في مدينة الموصل وتم إعدامهما.

ولم تقتصر ممارسات هذا التنظيم على القتل والنهب وسفك الدماء بل أقدم تنظيم داعش على تفجير الجوامع التاريخية خاصة في الموصل كجامع نبي يونس، ونبي شيت، وقام بتحطيم مرقد الأئمة والفقهاء المدفونين في المناطق التي خضعت لسيطرتهم، كما طال التدمير الكنائس والمعابد التي تعود إلى المسيحيين في حدود خلافتهم بالإضافة إلى تدمير الآثار التاريخية التي يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد والتي تمثل الحضارة الآشورية، إن الجرائم التي قام بها هذا التنظيم في مناطق نفوذهم فاقت جميع الجرائم التي جرت على أيدي الغزوات السابقة التي دخلت المنطقة⁽¹⁸⁾.

ومنذ بداية شهر كانون الثاني لغاية 10 كانون الأول 2014 وصل عدد الخسائر في صفوف المدنيين إلى 33368 بسبب العنف المستمر، ومن بين هؤلاء قتل 11602 وأصيب 21766 مدنيا على الأقل. وخلال الفترة بين 1 حزيران و 10 كانون الأول 2014 وهي الفترة التي امتد بها النزاع إلى مناطق أخرى في العراق، سجلت البعثة والمفوضية مقتل وإصابة 20252 مدنيا على الأقل. ويتضمن هذا العدد مقتل 7801 وإصابة 12451 مدنيا على الأقل⁽¹⁹⁾.

ومن الاتجاهات المهمة أيضاً أن هناك 18 حالة قتل قام نفذها تنظيم داعش ومؤيديه عام 2014 في دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، لكن عدد العمليات والقتلى ارتفع بشكل صارخ ليلبلغ (313) قتيل من خلال (67) عملية إرهابية خلال عام 2015، وبعدّ تنظيم داعش في حقبة المعاصرة الجماعة الأكثر إرهاباً وتوحشاً في العالم، حيث تجاوز إرهاب بوكو حرام عام 2015، حيث نفذ عمليات إرهابية في (252) مدينة في العالم، وكان مسؤولاً عن مقتل ما مجموعه (6141) شخص خلال عام 2015. ويلاحظ أن نصف العمليات التي تنسب إلى (أو لها علاقة) تنظيم داعش نفذت عن طريق أشخاص لم يكن لهم علاقة مباشرة بالتنظيم، بحيث ارتفع عدد الدول التي شهدت أكبر عدد من قتلى الإرهاب ارتفاعاً من (17) دولة فقط عام 2014م إلى (23) دولة عام 2015م. كما ارتفعت نسبة قتلى

الإرهاب في دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" عام 2015 إلى نسبة بلغت (577) قتل معظمها في فرنسا وتركيا، فيما كانت تبلغ (77) قتل عام 2014. ولقد شهدت (21) دولة من المنظمة عملية إرهابية واحدة على الأقل⁽²⁰⁾.

رابعاً: تهجير الطوائف الدينية والاثنية من العراقيين:

يُعد العراق واحداً من البلدان القليلة في الشرق الأوسط التي تحتضن الكثير من الأقليات الدينية والاثنية والقومية منذ آلاف السنين وهم يعدون من أبناء السكان الأصليين لودي الرافدين - ميزوبوتاميا كالمسيحيين، وكلدان، وآشوريين، وارمن وسريان، الايزيدية، الكاكائية، والصابئة المندائية، الشبك والتركمان، واصحاب البشارة السوداء وبقايا قليلة من الزرادشتية وسابقا اليهود، وهم منتشرون في شمال ووسط وجنوب العراق، وأنه وفي صدد الموجات الكبيرة من الحملات والهجمات والممارسة ضدهم بالدرجة الأساس فيما يتعلق بمحاولات لطمس هويتهم والتشويه المتعمد وغير المتعمد، وقد وصل بهم الوضع في الوقت الحالي لتشهد البلاد موجات نزوح مستمرة بالآلاف، وموجات هجرة لترك البلاد دون توقف منذ بدايات قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2003، وقد تزايد بعد وصول الأوضاع إلى الأسوأ وما شهدته مدن وبلدان محافظة نينوى، والموصل منذ سيطرة تنظيم داعش، بحث شهدت نزوحاً مستمراً للأقليات، وقتلا مستمرا للايزيدية وهجرة المسيحيين هذا الواقع الجديد الذي أسفر عن سيطرة واحتلال داعش لمناطق شاسعة من العراق وأكثرها أهمية هي مواطن الايزيدية والمسيحيين والشبك والكاكائية باتت في منظار العالم أكثر من أي وقت مضى، وكأن الصورة تشبه البداية لتغير خارطة الأقليات في العراق كفصل آخر من فصول التهميش والإقصاء ليلحق به فصل النزوح وسبي النساء والأطفال الايزيدية الذين بلغوا سبعة آلاف شخص بين قتل ومخطوف ومفقود، وقد أدى اجتياح داعش لأراضي العراق في عام 2014 إلى تكثيف عملية النزوح على أساس الهوية وإعادة تقسيم الأراضي على أساس طائفي وعرقي في السنة التي تلت فر 2.57 مليون شخص عندما استهدفت مجتمعات بأكملها كانت تعيش على سهول العراق منذ مئات السنين. غادر

مسيحيوا الموصل أرض أجدادهم قسراً ولكن حظهم كان أفضل من اليزيديين والشبك والصابئة والمندائيين والشيعة والتركمان الذين قُبض على كثير منهم وقتلوا وهرب هؤلاء السكان إلى أكثر من 2000 موقع في داخل البلاد وخارجها أضف إلى ذلك عدد العراقيين الذين نزحوا بسبب الصراعات السابقة⁽²¹⁾.

ولقد انقلبت الأوضاع بعدما جاءت داعش إلى مناطق الأقليات بشكل خاص وبقية مناطق وبلدات العراق عموماً، فالأقليات في العراق بعد داعش يختفي المسيحيين من أبرز مراكزهم بعد سبعة عشرة قرناً من العطاء. بعد سيطرة داعش على مدينة الموصل في 10 حزيران، بعد أن اصدر داعش وثيقة المدينة والتي ألزمت المسيحيين أما دخول الإسلام أو دفع الجزية أو القبول بما يتعرضون له من قبل سلطات الدولة الإسلامية في الموصل، هذه الوثيقة أصبحت النقلة النوعية لوجود المسيحيين في الموصل إذ غادرها كل من بقي خلال ثلاثة أيام وهي المهلة التي أعطاهم لهم داعش والكثيرون منهم تعرضوا للنهب والاستيلاء على ممتلكاتهم وهم في طريقهم للخروج من المدينة وعان أيضاً من هذه الممارسات الشبك الشيعة الذين شهدوا ظروفاً إنسانية مأساوية، وتعرضت الكثير من الأسر التي بقيت في الموصل إلى الإساءة والتعذيب⁽²²⁾.

أما وضع اليزيديين فقد حسمته ليلة 2 اب 2014 التي يصفها اليزيديون بالمشثومة أو الليلة السوداء، بحيث تحركت قوات كبيرة لتنظيم داعش من جنوب سنجار باتجاه بلدات (تلقيب - كرعزير - سيباشيخدر - كرزرك - تلبنات) وقوة أخرى من شرق سنجار باتجاه بلدة حردان وزورفا وغرباً من الحدود السورية باتجاه بلدة خانصور ودهولا وكوهيل وسنوني، لقطع الطريق أمامهم من الإفلات، فحدثت الكارثة الأكبر، وهي محاصرة أكثر من مائتي ألف شخص في الجبل لمدة عشرة أيام - خطف وسبي أكثر من ثلاثة آلاف طفل وامرأة - اختفاء مصير أكثر من ألفي رجل من الذين تم جمع المعلومات عنهم وحسب بيان من أمير اليزيدية نشر على عدد من المواقع الالكترونية اليزيدية بداية تشرين الأول 2014 فان عدد الضحايا اليزيدية من سيطرة تنظيم داعش على سنجار كان أكثر من 5000 فرد بسبب عنف تنظيم داعش

الإرهابي، وأكثر من 7000 مختطف جلّهم من النساء والأطفال فسيطرت داعش على سنجار وقطعت الطريق بينها وبين إقليم كردستان، وعلى الوجه الآخر لواقع الأقليات وداعش جاء من شرق وشمال الموصل في السادس من اب 2014 شنوا هجوما على بلدات تلكيف والقرى المحيطة بها، ومن ثم بعشيقه وبرطلة حيث يوجد الشبك والمسيحية والايديدية والحمدانية وصولا إلى مخمور ومشارف اربيل حيث قرى الكاكائية، وبحسب تقديرات أولية فان أكثر من ثلاث مائة ألف شخص نزحوا باتجاه اربيل ودهوك أيضاً في هذه الحملة من تلك المناطق، واستولى الإرهابيون كما في سنجار على منطقة شاسعة غالبيتها للأقليات المسيحية والايديدية والشبك والكاكائية⁽²³⁾.

ولقد نرح أكثر من مليوني شخص في العقار حتى 10 كانون الأول 2014، ويشمل هذا العدد 334011 أسرة. 16 واستمر إقليم كردستان العراق باستضافة العدد الأكبر من النازحين حيث وصل عددهم هناك إلى ما يقرب من 946266 شخصا أو ما يمثل 47% من مجموع النازحين الكلي في العراق وهم منتشرون في المحافظات الكردية الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية. ويوجد حوالي 904170 شخصا أي 45% من العدد الكلي للنازحين في المنطقة الوسطى التي تمثل محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونيوى وصلاح الدين و 153630 شخصا أي 8% من النازحين في محافظات العراق الجنوبية، واستمرت نبوى في احتلال المرتبة الأولى في عدد الأشخاص الذين هربوا من ديارهم حيث بلغوا 943962 نازحا تليها الأنبار حيث بلغوا 540732، وفي أحدث موجة للنزوح من ناحية العلم في محافظة صلاح الدين لجأ 6300 شخصا في محافظة كركوك المجاورة وقضاء سامراء، ولا تزال المواجهات المستمرة تسبب حركة جديدة للنازحين⁽²⁴⁾.

ومنذ مطلع أيلول 2014، لا يزال القتال المستمر بين قوات البشمركة وداعش والمجموعات المرتبطة به بصورة رئيسية حول منطقة سد الموصل وأقضية أخرى مثل تلعفر يحدث موجات نزوح صغيرة وخاصة للعرب السنة. واستمر داعش في شن هجمات على المقاتلين الأيديديين وقوات البشمركة في جبل سنجار خلال شهري

تشرين الأول وتشرين الثاني مما أثر على حوالي عشرة آلاف مدنيا ممن اختاروا البقاء، ومنذ أواخر شهر أيلول تغير الطقس في العراق وخصوصا في المحافظات الشمالية بسرعة مع بداية فصل الشتاء. وقد حل التغير الفصلي بينما لا يزال الكثير من النازحين يعيشون في العراء أو الهياكل أو المدارس أو البنايات العامة وكذلك المخيمات التي لا تشغل بكامل طاقتها، ولقد بدأت الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيين حملة استجابة في كل أنحاء البلاد لمواجهة فصل الشتاء وكانت مستمرة في وقت إعداد هذا التقرير. وأولت السلطات المحلية في عدة محافظات أولوية لنقل النازحين المقيمين في المدارس إلى مخيمات لغرض إتاحة افتتاح المدارس مع بداية العام الدراسي الجديد، وقد واجهت حكومة إقليم كردستان والأمم المتحدة عجزاً خطيراً في تمويل الاستجابة الإنسانية، وقد أفاد النازحون في بعض المناطق أنهم يحتاجون وعلى نحو عاجل إلى بطانيات ومدافئ وطعام ومواد غير غذائية أخرى. وفي بعض المخيمات أفاد النازحون أن تجهيزاتهم من الطعام آخذة في النفاد وأنهم اضطروا لشراء المواد الضرورية، مما خلق شعوراً بالإحباط بين العديد من النازحين، ودفع بهم إلى التظاهر يوم 30 تشرين الثاني في مخيم "شاريا" للنازحين في محافظة دهوك⁽²⁵⁾.

واستمرت محافظة كركوك باستضافة أعداد متزايدة من النازحين من جراء الاشتباكات بين قوات الأمن العراقية والبيشمركة مع داعش في المنطقة، كما استمرت المحافظة باستقبال تدفق النازحين من مناطق القتال الأخرى اعتباراً من أواخر شهر أيلول. إلا أنه وبسبب المخاوف الأمنية لا تتمتع سوى القليل من أطراف العمل الإنساني الفاعلة بحضور راسخ في كركوك لتقديم المساعدة للنازحين، ووصل عدد النازحين في كركوك في بداية كانون الأول إلى ما يقارب 180000 شخصاً (30500 أسرة)، حيث يعانون من ظروف معيشية قاسية وضعفاً في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية بما في ذلك المياه والصرف الصحي. وتأنفت عمليات الاستجابة في محافظات صلاح الدين وكركوك وديالى بمحدوديتها بسبب العمليات العسكرية، ففي خلال الفترة التي شملها التقرير ومع تواصل الاشتباكات وتنقل السكان بحثاً عن أماكن أكثر أماناً ضمن محافظة ديالى ازداد عدد النازحين في المحافظة بمقدار

4434 شخصاً في منطقة بعقوبة، وقد تركت القيود على تحرك النازحين آثارها على قدرتهم في البحث عن الحماية في مناطق أخرى، وبذلك ازدادت نسبة عمليات النزوح ضمن المحافظة الواحدة، فعلى سبيل المثال تصل هذه النسبة في كركوك إلى 23 % أي 51630 شخصاً وفي الأنبار إلى 17 % أي (38226 شخصاً) 24 وتبقى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى النازحين بسبب تواصل العمليات العسكرية 25 في محافظة الأنبار محدودة للغاية ويبقى الوضع الإنساني خطيراً، فقد قُطعت سُبُل الوصول بعد تدمير مسلحي "داعش" للجسر الوحيد الذي كانت تمر عن طريقه امدادات محدودة إلى المحافظة، الأمر الذي أدى إلى شحة في امدادات الوقود والمواد الغذائية⁽²⁶⁾.

وقد بلغت الخسارة في الهجرة البشرية للطوائف الدينية والإثنية والقومية للعراقيين إثر دخول داعش إلى الموصل حتى 10 كانون الأول 2014، يقدر بمليوني شخصاً في العراق ويضم هذا العدد 334011 عائلة. ونزح أكثر من 945000 شخصاً إلى إقليم كردستان العراق، بينما انتشر أكثر من 900000 شخصاً في محافظات أخرى، بضمنها الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونيوى وصلاح الدين مع أعداد أقل في كربلاء وبابل والنجف والمشى وذى قار والبصرة. ويبقى من الصعب الوصول إلى مناطق خاضعة لسيطرة داعش والمجموعات المسلحة المرتبطة بها أو في مناطق يشوبها العنف من أجل تقديم المساعدة الإنسانية. وبقي عدد كبير من المدنيين محاصرين أو نازحين في مناطق يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي⁽²⁷⁾.

خامساً: تداعيات الإرهاب على الاقتصاد العراقي:

ومن أبرز آثار الإرهاب على الاقتصاد، تفشي البطالة، إذ يؤدي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وانخفاض معدلات الإنفاق الاستثماري، اتجاه الاقتصاد نحو المزيد من التباطؤ ثم الركود، إذ أن المشكلات السياسية والاجتماعية، وعلى المستوى القطاعي فقد حدث تسريح الآلاف العمال، حيث بلغ حجم تسريح العمال في قطاع النقل الجوي وحده في الأسبوع الأول لهجمات الحادي عشر من سبتمبر نحو 100 ألف

وظيفة، وهذا يعني انتشار البطالة، والتي تعد من المظاهر الخطرة في أي بلد لما لها انعكاسات سلبية في المجتمع، والجانب الآخر للإرهاب، هو التضخم الذي يعني الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار، ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الفعلية، وزيادة في حجم النقود في السوق، الذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقية للعملة، وارتفاع في سعر السلع، والخدمات في الأسواق التجارية، ويؤثر الإرهاب على الاستثمار بما يؤدي إلى تراجع مستواه بسبب حالة التوتر وعدم اليقين في أوساط المستثمرين وتأثيرها في إلغاء أو تأجيل اتخاذ الكثير من القرارات الاستثمارية، والتراجع في عمليات الاندماج وال شراء في مختلف أنحاء العالم، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية، وخطط التوسع في الاستثمارات القائمة، مما ينتج عنها تدهور معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات الاستثمار وزيادة الإنفاق العسكري على حساب القطاعات التنموية الأخرى، وأما الأسواق المالية فهي تتمتع بأهمية اقتصادية كبرى سواء في الاقتصاد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، ونظرا لدورها المميز في نقل رؤوس الأموال، فإنها تتأثر بشكل كبير بالأوضاع السياسية والأمنية، حيث إن أكبر المتضررين هم أسهم شركات السياحة والتأمين، وبالنسبة لقطاع السياحة، فللإرهاب تأثير كبير على اقتصاد البلد، إذ أن هناك اقتصاديات كثيرة تعتمد موازنتها على قطاع السياحة، والإرهاب يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما ينعكس بصورة مباشرة على قطاع السياحة للبلد، إذ أن الذين يتوافدون على دول المنطقة يتم استهدافهم، باختطافهم ومساومة الدول التي يحملون جنسيتها بغدية كبيرة مقابل إطلاق سراحهم، مما يعني شل حركة السياحة في المنطقة، وبالتالي تراجع عائداتها على خزينة الدولة⁽²⁸⁾.

ومنذ دخول تنظيم داعش الإرهابي العراق لم تشهد سوى الدمار، بحيث توقفت الخدمات في جميع المؤسسات الخدمية العامة، وبالأخص الصحية، والتعليمية، فيما علقّت الشركات العامة والبناء أعمالها واستثماراتها، وهناك آلاف من العمال أصبحوا عاطلين من العمل وتم تدمير العديد من المعالم الأثرية والمزارات الدينية التي تعود

للمسلمين والمسيحيين وديانات أخرى، والاستيلاء على محتوياتها، وشهدت البلاد أكبر موجة نزوح، وسيطر التنظيم الإرهابي على اقتصاد المحافظة، إذ يجني 11 مليون دولار شهرياً من محافظة نينوى، بحسب تقرير لجنة التحقيق البرلمانية، واستخدم التنظيم مصفى القيارة لتمويل عملياته منذ سيطرته عليه في منتصف عام 2014، وأضرم التنظيم النار في 15 بئراً نفطية في المصفى قبل انطلاق عمليات استعادة القيارة، وتقدر أضرار مدينة الموصل بشكل عام بـ 80% من البنية التحتية، و 30% منها أضرار طفيفة يمكن إصلاحها بأسرع وقت، فيما تُقدر الأضرار التي تحتاج إلى وقت طويل لإصلاحها، بـ 50% بحسب مراقبين في الموصل، وأدت سيطرة التنظيم على الموصل أيضاً إلى ارتفاع نسب البطالة بين صفوف الشباب، وزيادة نسبة الفقر التي وصلت إلى 30%، بعد أن كانت 19% في عام 2014، بحسب تقديرات وزارة التخطيط العراقية، وتوقفت معاملات ومصالح آلاف الأشخاص من أهالي نينوى، بسبب غلق الدوائر الحكومية في المدينة منذ دخول التنظيم الإرهابي لها، كما توقفت أكثر المشاريع التي كانت قيد الإنجاز في الموصل التي تقدر بـ 1100 مشروع، بسبب سيطرة التنظيم الإرهابي على المدينة⁽²⁹⁾.

وتشير تقديرات وزارة التخطيط 2016 إلى تجاوز خسائر العراق المالية بعشرات المليارات، بسبب الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها مؤسسات الدولة كافة وتلك التي تتبع للقطاع الخاص، وتؤكد الوزارة، أن 61% من تلك الخسائر حدثت بعد احتلال التنظيم الإرهابي بعض المناطق، مستبعدة قدرة الحكومة على تمويل حملة الإعمار في ظل الأزمة المالية التي يعيشها العراق بسبب انخفاض أسعار النفط، كما أكدت مصادر في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، إيداع 30 مليارات في حساب صندوق اعمار محافظة الانبار، وبحسب تقرير صدر عن وزارة التخطيط العراقية، فإن حجم مبالغ بنائات الوزارات وانبية المحافظات والإدارات المحلية التي دمرها العنف بلغت مليارات الدولارات، وقد أكد رئيس الوزراء حيدر العبادي أن خسائر العراق من التنظيم الإرهابي في عام 2016 بلغت 35 مليار دولار، بسبب التدمير والخراب لعدد من المدن العراقية، كما بين أن التنظيم الإرهابي دمر حقول النفط وخلط المياه بالنفط،

وحرقت الكبريت في نينوى وعمل على تلوث البيئة الطبيعية والتأثيرات المستقبلية على تلوث البيئة والتأثيرات المستقبلية على الاغلفة وتأثيرها على المجال الصحي للسكان، وأن مجموع التخريب في العراق حسب التقديرات الأولية 35 مليار دولار، هذا عدا الدمار الاجتماعي، من قتل الأقليات وترهيبهم وترحيلهم⁽³⁰⁾.

المبحث الثالث: سبل مكافحة الإرهاب في العراق والصعوبات التي تواجهه تمهيد:

تُعد الإرادة السياسية متغيراً رئيسياً في استئصال الإرهاب، والذي يتأتى عبر الركون إلى معالجة عميقة وجذرية لأسبابه تشارك في إعدادها جهات سياسية فاعلة، بعد أن تصدر المشهد الداخلي والإقليمي موجات من عمليات العنف، ارتبطت بتنظيمات مسلحة سنية وشيعية، أعقبها سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء واسعة من البلاد، وتأسيساً على ذلك فإن دحر الإرهاب يتطلب إتباع نهج يتسم بالمشاركة والشمول تتضافر به جهود جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في منع تهديدات الإرهابية وعزلها وإضعافها، ولقد استطاعت الأحزاب الشيعية الحاكمة في بغداد لتشكيل الحشد الشعبي بدعم مباشر منها وبمباركة مراجع شيعية في العراق، لتتحول إلى قوة عسكرية، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق لماهية الحشد الشعبي في العراق.

أولاً: ماهية الحشد الشعبي في العراق:

الحشد الشعبي هي قوات نظامية عراقية، وجزء من القوات المسلحة العراقية، تأتمر بأمر القائد العام للقوات المسلحة ومؤلفة من حوالي 67 فصيلاً، تشكلت بعد فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقتها المرجعية الدينية في النجف الأشرف، وذلك بعد سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة في عدد من المحافظات الواقعة شمال بغداد، وأقر قانون هيئة الحشد الشعبي بعد تصويت مجلس النواب العراقي بأغلبية الأصوات لصالح القانون في 26 نوفمبر 2016، وقد تكونت نواة الحشد من المتطوعين الذين استجابوا لفتوى الجهاد الكفائي وهم بغالبهم من الشيعة وانضمت

إلهم لاحقاً الحشد العشائري للقبائل السنية من المناطق التي سيطرت عليها داعش في محافظات صلاح الدين ونيوى والأنبار وكذلك انخرط في صفوف الحشد آلاف أخرى من مختلف الأديان والقوميات كالمسيحيين والتركمان والأكراد، وفي هذا الصدد أشار وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي بأن قوات الحشد الشعبي منضبطة وتعمل بامرة القيادات الأمنية العراقية، كما أن الحشد الشعبي خاضع لسيطرة الحكومة العراقية، ويعتبر منظومة أمنية ضمن المؤسسة الأمنية العراقية له ميزانية تُأخذ من الميزانية العراقية المخصصة لسنة 2015⁽³¹⁾.

كما تتضمن قوات الحشد الشعبي فصائل متميزة، استناداً إلى ولائهم إلى كل من آية الله العظمى علي السيستاني، ومقتدى الصدر، كما أن دور قوات الحشد الشعبي حاسماً خلال الجهود الأولية للتصدي لتنظيم داعش الإرهابي، بيد أن جهاز الدولة الأمني استجمع قواه منذ ذلك الحين، ما قلّص دور الحشد في المعارك اللاحقة، بما في ذلك الحملة المتواصلة حالياً في الموصل، كما أن الحشد الشعبي أصبح جزءاً من الصراع على السلطة بين القوى الشيعية، ومما أدى إلى وضع نوري المالكي في مواجهة مقتدى الصدر الذي يُحَبِّد تقليص دور قوات الحشد والسيطرة عليها⁽³²⁾.

ثانياً: مكافحة الإرهاب في العراق:

يعتبر العام 2016 بمثابة الفارق في الحرب على الإرهاب، بحيث تواصلت انتصارات الجيش العراقي المدعوم من التحالف الدولي على التنظيم الإرهابي في أكثر من معقل، معركة الفلوجة كانت بداية النهاية الفعلية لداعش، فمنها خرجت الدعوة لدولة الإرهاب بالعراق والشام قبل أعوام، ومنها كانت معركة نهايته، ثم كانت الموصل، أكبر معارك الجيش العراقي منذ سنوات، حيث عكف الحشد في معاركه على تغيير ملامح القرى التي كان يعيش بها أعداد قليلة من السنة، واستقرار قواته هناك، وقد اعتمدت إستراتيجية القوات العراقية على تحرير القرى المحيطة بالمدينة من المحاور الشمالية والشرقية والجنوبية، فيما تكفلت قوات الحشد الشعبي بمدينة تلعفر، البوابة

الأهم للتنظيم إلى سوريا، لقطع طرق الإمداد عنه، ورغم سقوط القرى المحيطة بالمدينة بشكل سريع في قبضة القوات العراقية، إلا أن الأمر لم يخل من خسائر ضخمة، تقدر بأكثر من 2000 جندي عراقي حتى الآن، فضلاً عن معارك شوارع لقوة مكافحة الارهاب والجيش العراقي والشرطة الاتحادية في قلب المدينة القديمة، مثلت التحدي الأكبر أمامه، في ظل صعوبة قصفها بالطيران، لاتخاذ التنظيم المدنيين دروعاً بشرية، واعتماده على إرهابهم بالإعدامات الجماعية لمنع خروجهم أو تعاونهم مع القوات العراقية، وفي إطار جهود أجهزة الدولة في القضاء على تنظيم داعش، وطيلة شهري أيلول وتشرين الأول تواصل النزاع والإرهاب في أجزاء كثيرة من البلاد مع استمرار سيطرة داعش على مناطق كان قد احتلها قبل أيلول. ونجحت العمليات الجوية التي يقوم بها التحالف الدولي وبدعم من قوات الأمن العراقية في القضاء على داعش في بعض المناطق التي كان قد احتلها، وبتاريخ 25 تشرين الأول حققت قوات البيشمركة الكردية وقوات الأمن العراقية مكاسب إضافية ضد داعش في نينوى حيث تم استعادة مدينة زمار وعدة قرى مجاورة في أعقاب ضربات جوية قاصمة قام بها التحالف ضد داعش، وبتاريخ 25 تشرين الأول، استعاد الجيش العراقي والمليشيات الشيعية مدينة جرف الصخر المهمة التي كانت قد سقطت في يد داعش في تموز، وفي نفس اليوم نجح الجيش العراقي في استعادة السيطرة على أربع قرى على الطريق الواصل بين بغداد وكركوك، وبتاريخ 7 تشرين الثاني تم تنفيذ ضربة جوية مستهدفة قيادة داعش في موقع داخل الموصل. توجد تقارير غير مؤكدة تفيد بأن قائد داعش الذي أعلن نفسه خليفة ابو بكر البغدادي كان قد أصيب. وتبع ذلك بتاريخ 8 تشرين الثاني بضربة جوية أخرى قرب القائم وكذلك استهدفت قادة تنظيم داعش⁽³³⁾.

وفي نفس الوقت وخلال النصف الأول من تشرين الثاني حاول الجيش العراقي استعادة منطقة من داعش حول منطقة يبجي في صلاح الدين، وبتاريخ 14 تشرين الثاني طردت قوات الأمن العراقية داعش من مدينة يبجي، وبتاريخ 18 تشرين الثاني طردت قوات الأمن العراقية داعش من مناطق حول مصفى يبجي الذي يعد من أكبر مصافي النفط في العراق منهية بذلك حصارا على المصفى منذ حزيران 2014،

وخلال الفترة 21 و 22 تشرين الثاني شن داعش هجوما لاحتلال الرمادي لاستكمال السيطرة على محافظة الأنبار بيد إن الهجوم باء بالفشل. واستمرت المواجهات من أجل السيطرة على المدينة. وفي نفس الوقت تقريبا نفذت قوات الأمن العراقية بدعمها الميليشيات وقوات البيشمركة الكردية هجوما على جلولاء والسعدية في محافظة ديالى اللتان تقعان تحت سيطرة داعش من شهر آب. وذكر بأن قوات الحكومة استعادت هاتين المنطقتين بحلول 25 تشرين الثاني، كما كان النزاع مستمرا في أجزاء من الأنبار ونيوى وصلاح الدين وكركوك وديالى، وتواصل قوات الأمن العراقية تحقيق مكاسب في مناطق كثيرة. واستمرت الهجمات الإرهابية الأخرى وأمثلة العنف في بغداد ومناطق أخرى من البلاد لم تتضرر بصورة مباشرة من النزاع المسلح الأخير⁽³⁴⁾.

كما أن هناك بعض الأساليب التي يجب اتخاذها لمحاربة الإرهاب تتضمن ثلاثة أصعدة رئيسية وهو (الأمني، والسياسي، والقانوني) للقضاء على الإرهاب، وهي على النحو التالي:

أ- على الصعيد الأمني:

يتطلب الصعيد الأمني مواجهة الإرهاب قبل الحكومة في العراق، هو خوض المعارك الشرسة معهم نتيجة للضرورات الملحة التي تفرزها الهجمات الإرهابية التي تعتبر أكثر القضايا حساسية وخطورة، ولكون هذه المعارك غير متكافئة فإن القوات العراقية العاملة في الساحة تتعامل مع أشباح يمتلكون أسلحة فتاكة تفتك بالمجتمعات المدنية بما يتطلب أن تكون المواجهة صارمة ذات فعالية عالية، وبالتالي تتخذ الدولة إجراءاتها العسكرية اللازمة لمعالجة الأزمة الإرهابية، وتكون من خلال العمليات الأمنية قبل وقوع الجريمة الإرهابية ويسمى الأمن الوقائي، والذي يتطلب نوع من المعلومات الدقيقة عن طريق الاستخبارات الفعالة المتأنية من تعاون الدول المجاورة وأفراد المجتمع معها، وكذلك التخطيط المتقن والاستعداد الجيد للعمليات باستخدام العناصر الفعالة لتحقيق النتائج التي تمنع وقوع الجريمة الإرهابية ومسك أدلة الاتهام والعناصر المروجة والممولة لها، وتسبق العمليات الأمنية بعد وقوع الهجمات الإرهابية وتسمى بالعمليات العلاجية، وهي إجراءات عسكرية بغرض تحقيق التكامل بين العمليات

الوقائية والعلاجية، وتنصب هذه العمليات على الثغرات الأمنية التي مكنت التنظيم الإرهابي من تنفيذ جريمته، وهدفها الحرص على خلق حالة التوازن الأمني ووجوده في المجتمع قبل وقوع الهجمة الإرهابية⁽³⁵⁾.

ومن أهم ما تعتريه تلك العمليات الوقائية هي سرعة القبض على العناصر الموجودة في مسرح الجريمة أو بالقرب منه واستجوابهم، والتحرري عن الأشخاص الهارين ممن لهم مساعدة ومساهمة في العمليات الإرهابية وأماكن تواجدهم والعمليات التي يخططون لها، كما أن توعية المجتمع بأفكار الإرهابيين وأخطار تنظيماتهم وطلب المساعدة في تقديم المعلومات عن المشتبه بهم وتحركاتهم وأماكن تجمعاتهم من قبل المجتمع المدني للمشاركة في محاربة الإرهاب، والعمل على إحكام السيطرة على الحدود وبالتنسيق مع دول الجوار للتقليل من عمليات التهريب ودخول الإرهابيين التي تتم عبر الحدود وتكثيف الدوريات وتزويدها بالتجهيزات الأمنية، وتدريب وإعداد العناصر العاملة لمقاتلة الإرهابيين بشكل متفوق، وأنه لا بد من استخدام أحدث التقنيات في مجال الأمن والإدارة وتشغيلها في إدارة العمليات مضافاً إليه تدقيق المعلومات عن العناصر العاملة في أجهزة مكافحة الإرهاب والقوات المسلحة بصورة عامة خوفاً من الاختراق الأمني، مع تفعيل التواصل الأمني بين القطاعات الأمنية كافة والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص ودراسة الثغرات الأمنية التي تمكن الإرهابيين من تنفيذ جرائمهم عبرها ووضع الخطط الوقائية اللازمة⁽³⁶⁾.

ب- على الصعيد السياسي:

أن الجانب السياسي والديني يتمتعان بأقوى أنواع الروابط في المجتمعات الإسلامية. وأن الجانب السياسي غالباً ما يستمد قوته وسيطرته من الجانب الديني، وكذلك أن الجانب الديني والعقيدة الدينية من أقوى الروابط التي تربط أفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس يقوم الجانب السياسي على توفير عدد من الخدمات للفرد والمجتمع وفقاً للمبادئ الدينية اللازمة للحفاظ على تماسك المجتمع. ومن أهمها توفير الأمن والدفاع عن المواطن لكي تطلب منه الحكومة أو السلطة السياسية الولاء والطاعة والحيولة دون تفشي الجريمة وفقاً للأطر القانونية، ومنع الفوضى والاضطراب

داخل حدود الدولة. ومن أهم المرتكزات الأساسية للحكومة تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع كل حسب استحقاقه بما يضمن عدم تعرض المواطن إلى الظلم والجور والتعسف والاضطهاد والحرص على إنصافه في حال تعرضه لذلك، وبسبب ارتباط الجانب الديني بالجانب السياسي يقع على عاتق الحكومة حماية العقيدة الدينية للدولة من الانحراف والانقسام، واستغلالها كوسيلة علاجية للأفكار المتطرفة والمنحرفة لاجتثاث النوازع الإجرامية لدى الأفراد والجماعات، وهي الخدمات التعليمية والإعلامية والثقافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، ولكون إهمال هذه الوظائف هو السبب الأساس في انحراف الأفراد نحو الإرهاب ولذا يتطلب من الحكومة القيام بإعداد خطة إستراتيجية عاجلة لدراسة مسببات الإرهاب والتمرد وتحديد الجهات التي تقوم بتنفيذها وتكوين جهات عليا مسئولة عن متابعتها وتنفيذها ووفقا للمتغيرات على الأرض، والعمل توفير فرص عمل عاجلة للعاطلين عن العمل لمنع انحرافهم وجنوحهم نحو الجريمة، كما أن تفعيل الحوار بين الجماعات الدينية المختلفة وبرعاية الحكومة من أجل بث ونشر روح التسامح بين أفراد المجتمع عن طريق استخدام الخطاب الديني الموحد والتوجيه والتعليم التربوي⁽³⁷⁾.

ج- على الصعيد التشريعي والقانوني:

يتطلب الاستقرار والأمن في المجتمع العراقي تفعيل الإجراءات القانونية للقوانين النافذة. وتطبيقها بالشكل الذي يحفظ هيبة الدولة والشعب عن طريق استخدام أدوات القضاء المستقل والمهني، الذي يعمل على تطبيق القانون بنصوصه الصريحة ومعناه الواسع مع تفعيل قانون حقوق الإنسان للمشتبه بهم، والأخذ بنظر الاعتبار تطبيق القانون الصارم على المجرمين وإيقاع العقاب الذي يتناسب مع الجرم المرتكب منهم ومحاربة الفساد الإداري. ثم تنشيط عمل الأجهزة التنفيذية القضائية، والإسراع في حسم قضايا الموقوفين، وعزل المحكومين من المجرمين الإرهابيين عن المشتبه بهم من مرتكبي الجرائم البسيطة كالجنح والمخالفات لمنع اختلاطهم وانتقال الظاهرة الإرهابية إليهم عن طريق تجنيدهم. وأن ما عملته الحكومة والمؤسسة التشريعية والمؤسسة القضائية ورئاسة الجمهورية على صيانة حقوق الفرد والجماعة وممتلكاتهم

من الاعتداءات المتكررة للقوات المتعددة الجنسيات والقوات المسلحة العراقية قد يعتبر من واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها ويتطلب المزيد من ذلك، وأيضاً يتطلب تنشيط دور الدبلوماسية القضائية في استقدام المجرمين الهاربين خارج العراق لإنزال العقاب اللازم بهم من جراء ما اقترفوه من جرائم لأن هذه العوامل تساعد على انبعاث ثقة الإنسان العراقي بنفسه وبحكومته ومؤسستها، ويضاف إلى ذلك ما يترتب على الحكومة من الحفاظ على المال العام من التلاعب به من قبل العناصر الفاسدة وتهريبه وحرمان الشعب من الاستفادة منه، وتقوم بتطبيق القانون بظروفه المشددة على كل من يقوم بتخريب الاقتصاد العراقي وتعطيل الاستفادة منه، والذي يعتبر الكفيل المكافئ للقضاء على الفساد الإداري الذي هو الممول الرئيسي للإرهاب ويتطلب أن تعمل الحكومة على اتخاذ الإجراءات التشريعية جديدة تطبق على كافة الأعمال الإرهابية التي وقعت خلال فترة نفاذه ومن ذلك قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005 والذي يتطلب تعديله وفقاً لمتطلبات المرحلة الجديدة ومعالجة الثغرات القانونية التي رافقت عملية تطبيقه. وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 من أجل ردع المجرمين ومن يتعاون معهم، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الدينية والتربوية والثقافية لإعادة تأهيلهم قبل إطلاق سراحهم وكذلك فرزهم وتأهيلهم نفسياً واجتماعياً من قبل الأجهزة الحكومية والمؤسسة الدينية والاجتماعية وأعادتهم عناصر فاعلين في بناء الدولة عراق جديدة خالية من الفساد والإرهاب⁽³⁸⁾.

د. علي الصعيد الاجتماعي

هناك نسبة كبيرة من النازحين لم يعودوا إلى ديارهم رغم تحرير أراضيهم بعد احتلال عام 2014 من قبل تنظيم داعش ولأسباب تلخص بتدمير منازلهم وانعدام الخدمات الأساسية والبنى التحتية واستمرار التوترات والعنف بين السياسات المحلية مع الحكومة الاتحادية واستمرار التوتر والعنف وهم يواجهون يوميا تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية.

ثالثاً: الصعوبات التي تواجه محاربة الإرهاب:

تمتع عدد كبير من الإرهابيين الهاربين بحق اللجوء السياسي والذي يجعل من تسليمهم مشكلة دولية تتناقض مع المبادئ المتفق عليها دولياً بشأن اللجوء السياسي، كما أن استغلال الإرهابيين التقدم التكنولوجي المتميز في تحويل الأموال والأفكار والمعلومات والتعليمات من خلال النظام المصرفي العالمي وشبكات الحاسب الآلي والإنترنت، كما تقف عدداً من المعوقات حائلاً دون ملاحقة الإرهاب واحتواءه، فالعراق منذ الاحتلال الأمريكي له في العام 2003، وحتى الآن تتوالى أزماته الداخلية والمتمثلة في أزمة الهوية والتغلغل والسرعية والمشاركة السياسية، وغياب العدالة في توزيع الثروة، وتناقض المصالح بين مكونات العمل السياسي في عراق ما بعد الاحتلال، واتساع ظاهرة المافيا المالية والسياسية والمخدرات، والتي لا ترى أي غضاضة في المغامرة بمستقبل البلاد في سبيل تحقيق مصالحها الخاصة⁽³⁹⁾.

المبحث الرابع : التحديات الأمنية والعسكرية في العراق ما بعد داعش

الإرهابية

تمهيد:

في ظل التغيرات المتتالية، وإثر تفوق القوات المسلحة العراقية في طرد تنظيم داعش الإرهابية من الأراضي العراقية بعد انتشارها في العام 2014 في الموصل، وعلى هذا فإننا نجد القوات العراقية في منحى تصاعدي تمكنت من خلاله استعادة الروح المعنوية والقتالية للجنود العراقيين، كما أن بروز الحشد الشعبي كقوة قتالية أفضى إلى معطيات واقعية على الأرض ولاسيما بعد إسهاماته الحقيقية في تحرير الأرض العراقية واستعادته لها من قبضة داعش وهذه الأمور جعلت القوة العسكرية تميل لجهة القوات العراقية والحشد الشعبي الذي أصبح موازناً لعمليات المعارك التي تتطلب إشراكه فيها، وعلى إثر ذلك يتطلب وضع تصور عبر للإشكاليات التي ستواجه العراق مستقبلاً على النحو الذي ينسجم مع ما تم تحقيقه من انتصارات على المستوى الداخلي⁽⁴⁰⁾.

كما أنه ولا بد أن تعمل الخارجية العراقية على استثمار النصر العسكري الذي تحقق من قبل القوات المسلحة والحشد الشعبي والبيشمركة وطردهم تنظيم داعش

الإرهابي من الأراضي العراقي من خلال الدعوة إلى توضيح ذلك عبر قنواتها الدبلوماسية وإيصال رسالة واضحة لكل العالم والذي كان متوجساً من مشاركة الحشد الشعبي ذو العناصر القتالية التي تحمل الهوية الوطنية والتي حاربت في معارك التحرير وكما كانت تصور ذلك الماكينات الإعلامية المأجورة والتي ما انفكت تروج للدعايات المضللة وتصوير الحشد الشعبي بأنه ميليشيات طائفية تستند على توجهات ورؤى طائفية قادمة من وراء الحدود ولكن المعارك أتت بعكس ذلك من خلال التزامهم بتعليمات القيادات العسكرية، وبالتالي عكست صورة مشرفة للفصائل المشاركة وبالنحو الذي جعلهم ينخرطون بالقوات المسلحة كجزء من تلك القوات، هذه الأمور لا بد أن تنطلق منها الخارجية العراقية لتوصيل رسالة سلام عراقية مفادها بأن تضحيات العراقيين وتوحدتهم تحت قيادة واحدة أسهمت في تحرير الأرض العراقية من دنس الإرهاب على الرغم من الدعايات المغرضة والتي تحاول الإساءة للقوات المسلحة والحشد الشعبي، كما أن التعامل الخارجي للدولة العراقية ووفقاً لمعطيات الواقع الحالي والذي أسهم في تحرير العراق من تنظيم داعش الإرهابي يؤكد أنه لا بد من حدوث تغيرات على أرض الواقع في العراق⁽⁴¹⁾.

من الطبيعي أن تفرز مرحلة ما بعد طرد تنظيم داعش الإرهابي بعض الإشكاليات والتحديات المحتملة، وهي ذات صلة بالمحور العسكري والأمني والتي ستواجه القوات المسلحة العراقية بمختلف تصنيفاتها البرية والجوية والبحرية، والتي سيكون لزاماً الاستعداد للتعامل معها بشكل يُمكن العراق من استكمال مسيرته، ومن أبرز هذه الإشكاليات ما يلي:

أولاً: السيطرة على الأراضي المحررة طبقاً للنظام والقانون:

حيث ستظهر الحاجة إلى قوات أمنية للسيطرة على الأراضي المحررة والقرى والقصبات والمدن المحررة وحمايتها من عودة أنشطة التنظيمات الإرهابية وخلاياها النائمة، ومن يتوجب حماية الأهداف الحيوية في المناطق المحررة مثل محطات

الكهرباء والسدود المائية وأنابيب النفط وطرق المواصلات والمصانع والمعامل وغيرها من الأهداف الحيوية الأخرى.

ثانياً: السيطرة على السلاح:

وتُعد عملية السيطرة على السلاح من أهم التحديات والإشكاليات التي ستواجه الأجهزة الأمنية في مرحلة ما بعد داعش لوجود السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل بأيدي العديد من التنظيمات وبعض العشائر التي شاركت في قتال تنظيم داعش الإرهابي، وبقائه سيعني التقليل من هيبة الدولة وأجهزتها الأمنية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية.

ثالثاً: الكشف عن الخلايا النائمة:

لا يعني طرد تنظيم داعش الإرهابي هو الانتهاء من ذيله ذلك أن آثار التنظيم سيستغرق عدة سنوات خلالها ستبقى خلاياه النائمة ومن هرب منهم متخفياً موجود وسط المجتمع العراقي، وهو ما يشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي، مما يستوجب تفعيل وتنشيط العمل الاستخباري لكشف وملاحقة الخلايا الإرهابية النائمة⁽⁴²⁾.

رابعاً: تطهير الأجهزة الأمنية مالياً وإدارياً:

تُعد مسألة تطهير الأجهزة على المستوى المالي والإداري هي إشكالية أثرت بشكل واضح في أداء تشكيلات ودوائر المؤسسة العسكرية والأمنية العسكرية العراقية وكانت واحدة من أهم أسباب ما حدث بالموصل في العام 2014.

خامساً: إعادة بناء وهيكله القوات المسلحة العراقية:

تُعد عملية إعادة بناء الجيش العراقي من أهم الركائز الأساسية في عملية إعادة بناء العراق بعد القضاء على تنظيم داعش الإرهابي، وتستحوذ هذه العملية على أهمية محورية تتجاوز الإطار المباشر لها، وتمتد إلى آفاق أرحب تتعلق بمستقبل العراق وطبيعة التوجهات الإستراتيجية الكبرى للسياسة العراقية في المستقبل القريب، سياسياً

وعسكرياً، وتتفرع من هذه الإشكالية عدد من الإشكاليات لها علاقة ببناء القوات المسلحة العراقية بمختلف أفرعها مثل:

1- انشاء مركز المعلومات الجغرافية الأمنية الموحد لتصحيح وتوفير وتقديم التدريب. والخرائط الرقمية والمعلومات المكانية وبرمجيات مطورة واستشارات لمتخذي القرار.

2- دعم غرف السيطرة والتحكم والمتمثلة في غرف العمليات والقيادات والسيطرة على مختلف القطاعات الأمنية.

3- النقص في الأسلحة والمعدات المتطورة من الناحية الكمية والنوعية، بسبب غياب سياسة دفاعية واضحة على صعيد الدولة نجم عنه غياب إستراتيجية عسكرية وغموض في العقيدة العسكرية للقوات المسلحة العراقية، بالإضافة إلى عدم وجود صناعة وطنية للأسلحة والتجهيزات العسكرية الضرورية لإدامة حالة الاستعداد والقدرة القتالية لقواتنا المسلحة.

4- الحاجة إلى معالجة الترهل الكبير بالرتب العسكرية الكبيرة التي أثرت سلباً على منظومة الإدارة والقيادة في الجيش، كما اثر هذا الترهل على مستوى ونوعية الضبط العسكري والتدريب في القوات المسلحة بشكل عام.

5- ضعف منظومة التدريب والإعداد للمراتب والضباط، بغية رفع مستوى الاستعداد والأداء القتالي، وكذلك الضبط العسكري داخل تشكيلات الجيش.

6- التأثيرات السلبية للمحاصصة الطائفية على تركيبة منظومة الإدارة والقيادة وتأليف التشكيلات والفرق وتوزيعها، وترسيخ الاهتمام بالعمل المهني والاحترافي في القوات المسلحة كأساس للتقويم⁽⁴³⁾.

سادساً:- تأمين الحدود مع دول الجوار:

إدارة افضل لحدود الدولة العراقية فلا بد من تأمين الحدود مع دول الجوار وذلك لمنع تسلل الإرهابيين إلى داخل الأراضي العراقية، ولا بد أن تحل بالتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من جهة وبين العراق ودول الجوار وبشكل

ثنائي من جهة أخرى مما يمكنها من تطبيق الجانب السيادي بصورة أكثر احكاماً وتعزيزاً لقدرات القوات الامنية الحدودية.

سابعاً: تطهير الأرض من مخلفات الحرب:

تنتشر آلاف الألغام والعبوات الناسفة والمقذوفات غير المنفلقة على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية بالإضافة إلى انتشارها في مناطق سكنية، وأن هذه الأعداد من الألغام والمقذوفات غير المنفلقة هي أعداد مرعبة ومخيفة ستلحق أضراراً جسيمة بالمواطنين العراقيين مما يعيق من عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد داعش⁽⁴⁴⁾. ومما سبق يتضح أن مرحلة ما بعد داعش تحتاج إلى سلم مجتمعي ومبادرة شاملة للونام الاجتماعي تساهم فيها جميع الأطراف السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وحتى المؤسسة الدينية⁹ بهدف الوصول إلى إعادة إعمار وبناء ما هدمه ودمره تنظيم داعش الإرهابي من علاقات اجتماعية وإنسانية أثرت في النسيج الاجتماعي العراقي والعمل على بناء فكر الانسان. لذلك لا بد من إعادة النظر بالاستراتيجية العسكرية العراقية بشكل أكثر موضوعية متلافين الأخطاء والإخفاقات التي وقعت في السابق ومستفيدين من دروس التجربة التي مر بها العراق في حربه مع الإرهاب وخصوصاً تنظيم داعش الإرهابي وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر في البناء المؤسسي للجيش والشرطة العراقية من خلال استحضار مرتكزات الأمن الوطني أو القومي العراقي المتمثلة بصفحتي الأمن والدفاع وإعادة بناء مفاصلها التنفيذية القوات المسلحة الحالية المتضمنة الجيش والشرطة، وقواعدها المادية التدريبية والتسليحية ونظام معركتها، بعيداً عن المحاصصة الطائفية والعرقية ووفق المهام والغايات والأغراض التي من أجلها شكلت القوات المسلحة باستحضار المفاهيم الوطنية الحقيقية، ووحدة القيادة وتماسك التنظيم وشمولية التمثيل ليكون جيشاً وطنياً متكاملأً قادر على تلبية المهام باعتماد معايير الكفاءة المهنية والخبرة العسكرية وإدخال الأنظمة المتطورة عن طريق استخدام قواعد البيانات الجغرافية وضمن ما يسمى بالحوكمة الإلكترونية للنهوض بعراقنا لتعلا بين الأمم وهذا ما يريجه المجتمع العراقي بكافة طوائفه وشعابه.

توصيات البحث

توصلت الدراسة إلى عدة توصيات ومقترحات، وهي على النحو التالي:

- استحداث وحدات متخصصة في اعداد قواعد البيانات الجغرافية ضمن بيئة ال GIS والتعامل معها وفق معايير دولية واستخباراتية لحماية الدولة العراقية من الإرهاب والتطرف والجرائم والخاص بالمشاكل الأمنية الحالية ذات الطابع الجغرافي على أن تكون متاحة لمتخذي القرار بمختلف الهيئات الرسمية العسكرية.
- تطوير الخطط الأمنية والاعتماد على الاجهزة والتقنيات الحديثة وابراج المراقبة على الحدود والمعابر وتتبع الانفاق التي كانت تستخدم من قبل الارهاب.
- حث المواطنين على التعاون مع أجهزة مكافحة الإرهاب على أن يشمل التشجيع المكافآت المادية والمعنوية للتخلص من الخلايا النائمة الراضية للمراجعة والعودة لصفوف المدنيين مرة أخرى.
- تطوير جهاز مكافحة المخدرات وامداده بالامكانيات المادية والتقنية.
- تطوير نظم التعليم وادخال مناهج تربوية متخصصة لبذ العنف والتطرف وعلى النحو الذي يُساهم في إرساء المفاهيم الصحيحة عن التعددية القومية والعرقية والدينية في المجتمع العراقي لاستقطاب من تأثروا بالتنظيم الإرهابي داعش ولديهم الاستعداد للمراجعة والعودة لصفوف المدنيين الواسطين من خلال عقد الندوات والمؤتمرات وورشات العمل مع تطوير اساليب المواجهة الدينية المتطرفة لمواجهة افكار الارهاب الخاطئة.
- تنمية المناطق التي سيطرت عليها تنظيم داعش الإرهابي وتسريع اعادة اعمار المناطق المنكوبة، والتي شهدت إهمالاً مستمراً طوال تلك الفترة والتي أدت الى نمو ظاهرة التطرف الديني والفكري كرد فعل للاهمال الذي حصل تجاه المواطنين في تلك المناطق، والعمل على تطوير الخدمات الاجتماعية وإعادة بناء فكر الإنسان ورفع كفاءة الخدمات الصحية وتطوير مرافق تلك المناطق.

- العمل على اعادة تخطيط بعض الاحياء ذات الاسكان المتردي والتي تستقطب ظاهرة الارهاب اليها.
- تعزيز ثقافة الحوار والتسامح والتفاهم بين الأديان والحضارات والثقافات المختلفة، وتحقيق المساواة والعدالة في إطار السلم المجتمعي للشعوب والدول.
- توعية رجال الدين وخطباء الجوامع لتوجيه الخطاب الديني المتسامح وحث الخطباء للتأكيد على التعاليم القيمة للدين الاسلامي والتوجيه الصحيح لتربية الاطفال بالقيم الاسلامية القويمة التي تحث على المحبة والتسامح للوصول الى فئات المجتمع الكافة.

الهوامش

- 1 أحمد محمد وهبان، "اتجاهات تحليل ظاهرة الإرهاب-الأصول التاريخية والمفاهيمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد(199)، يناير، 2015، ص 35.
- 2 ابن منظور، "لسان العرب"، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة 2004، ص 315.
- 3 أحمد شوقي، "تعويض المجني عليهم من الأضرار الناشئة عن جرائم الإرهاب"، الطبعة الثانية، دار النهضة، القاهرة 2008، ص 95.
- 4 محمد أحمد السويدي، "الإرهاب في الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة 2015، ص 23.
- 5 أنظر في ذلك: محمد أحمد الشيمعي، "الإرهاب في التشريعات العربية. دراسة مقارنة"، بحث تمهيدي مقدم لكلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة 2016، ص 17.
- 6 أنظر في ذلك: محمد أحمد الشيمعي، "الإرهاب في التشريعات العربية. دراسة مقارنة"، مرجع سابق ذكره 2016، ص 38.
- 7 عبد القادر زهير، "المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، لبنان ٢٠٠٨، ص ١٦.
- 8 خالد عبيدات، "الإرهاب يسيطر على العالم"، بحث في حقوق الإنسان، مركز دراسات حقوق الإنسان، عمان الأردن 2007، ص 52.
- 9 محمد سامي الأنور، "الإرهاب في الوطن العربي. أسبابه ودوافعه"، بحث مقدم لقسم الدراسات القانونية، كلية الحقوق، بجامعة حلوان، القاهرة 2015، ص 26.
- 10 سيد محمد الزهيري، "تنظيم الدولة داعش، وتداعياته على الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2016، ص 76.
- 11 هبة الله خميس، "الإرهاب الدولي"، بحث تمهيدي مقدم، مكتبة كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، منشورات 2010، ص 34.
- 12 هشام عبد السلام، "مفهوم الإرهاب في الشريعة"، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت 2005، ص 129.
- 13 علي أحمد محمد، "الإرهاب وأثره على الدول العربية"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2016، ص 63.
- 14 علي أحمد محمد، "الإرهاب وأثره على الدول العربية"، مرجع سابق ذكره 2016، ص 64.
- 15 علي أحمد محمد، "الإرهاب وأثره على الدول العربية"، مرجع سابق ذكره 2016، ص 66.
- 16 نبيل علي السيد، "الإرهاب ودوافعه في المنطقة العربية"، الطبعة الأولى، دار المعارف بالإسكندرية 2016، ص 55.
- 17 نبيل علي السيد، "الإرهاب ودوافعه في المنطقة العربية"، الطبعة الأولى، المرجع السابق ذكره 2016، ص 56.
- 18 نبيل علي السيد، "الإرهاب ودوافعه في المنطقة العربية"، الطبعة الأولى، مرجع سابق ذكره 2016، ص 58.
- 19 أنتوني كوردسمان، "مخاطر رئيسية تواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، ترجمة: علاء الدين أبو زينة، صحيفة الغد الأردنية، يناير 2017.
- 20 أنتوني كوردسمان، "مخاطر رئيسية تواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، مرجع سابق ذكره 2017.
- 21 سعود الشرفات، "العولمة والإرهاب، عالم مسطح أم وديان عميقة"، الطبعة الأولى، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2011، ص 276.
- 22 سعود الشرفات، "العولمة والإرهاب، عالم مسطح أم وديان عميقة"، المرجع السابق ذكره 2011، ص 287.
- 23 سعود الشرفات، "العولمة والإرهاب، عالم مسطح أم وديان عميقة"، مرجع سابق ذكره 2011، ص 290.
- 24 محمود أحمد البسطاوي، "الإرهاب وأثره على هجرة المدنيين"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة 2015، ص 86.
- 25 محمود أحمد البسطاوي، "الإرهاب وأثره على هجرة المدنيين"، مرجع سابق ذكره 2015، ص 87.
- 26 خديجة محمد المحمدي، "واقع الإرهاب في العراق"، بحث مقدمة لكلية سياسة واقتصاد وعلوم سياسية، جامعة القاهرة 2016، ص 13.
- 27 خديجة محمد المحمدي، "واقع الإرهاب في العراق"، مرجع سابق ذكره 2016، ص 15.
- 28 خديجة محمد المحمدي، "واقع الإرهاب في العراق"، مرجع سابق ذكره 2016، ص 18.
- 29 أنظر في ذلك: تقرير التحقيق البرلمانية 2014.
- 30 أنظر في ذلك: تقرير وزارة التخطيط العراقية للعام 2016.
- 31 مختار أحمد الصمدي، "الإرهاب والنظر الديني وتداعياته على العراق"، بحث تمهيدي مقدم لمعهد البحوث والدراسات العربية، قسم والاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة 2017، ص 37.
- 32 مختار أحمد الصمدي، "الإرهاب والنظر الديني وتداعياته على العراق"، مرجع سابق ذكره 2017، ص 37.
- 33 مختار أحمد الصمدي، "الإرهاب والنظر الديني وتداعياته على العراق"، مرجع سابق ذكره 2017، ص 40.
- 34 (سيد محمود الجوهري، "، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2015، ص 73. وفكريا
- 35 (سيد محمود الجوهري، "، مرجع سابق ذكره 2015، ص 74. وفكريا
- 36 (سيد محمود الجوهري، "، المرجع السابق ذكره 2015، ص 74. وفكريا
- 37 (سيد محمود الجوهري، "، مرجع سابق ذكره 2015، ص 75. وفكريا
- 38 (سيد محمود الجوهري، "، مرجع سابق ذكره 2015، ص 77. وفكريا
- 39 سيد أحمد عبد المنعم، "العقبات التي تواجه محاربة الإرهاب المتطرف"، بحث منشور بمجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2015، ص 21.
- 40 محمد كريم الخاقاني، "التعليقات على السياسة العراقية ما بعد داعش. قراءة مستقبلية"، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية 2017، ص 17.
- 41 محمد كريم الخاقاني، "التعليقات على السياسة العراقية ما بعد داعش. قراءة مستقبلية"، مرجع سابق ذكره 2017، ص 18.
- 42 نادية أحمد ظافر، "التحديات العراقية ما بعد داعش، نظرة مستقبلية"، بحث منشور بمجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2017، ص 28.
- 43 نادية أحمد ظافر، "التحديات العراقية ما بعد داعش، نظرة مستقبلية"، مرجع سابق ذكره 2017، ص 29.
- 44 نادية أحمد ظافر، "التحديات العراقية ما بعد داعش، نظرة مستقبلية"، مرجع سابق ذكره 2017، ص 31.